

## بيان للجهة الشعبية لتحرير فلسطين . القيادة العامة

### تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني

دمشق، 16/12/1995. \* [مقتطفات]

[.....]

إن هذه الانتخابات المتمخضة عن أوسلو، مرفوضة [...] بشكل حاسم وقاطع ولا يعني الدخول في مناقشة تفاصيلها، أي نوع من الإقرار بما هي متحصلة عنه، بيد أن ما تشكله من مخاطر يجعلنا ملزمين أمامكم بتوضيح هذه المخاطر [...].

**أولاً:** [...] فإن هذه الانتخابات تهدف إلى تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، فهي تأتي تنفيذاً لاتفاقات طابا التي تسقط حق خمسة ملايين فلسطيني من اللاجئيين الفلسطينيين، وتشطب الشعب الفلسطيني من الأراضي المحتلة عام 1948، حيث تتحدد جغرافية الانتخابات بالأراضي المحتلة عام 1967 في غزة والضفة بدون القدس، وفي هذه الحالة فإن الذي سينتخب هو الجزء من الشعب الفلسطيني الموجود في القطاع ومدن الضفة بدون القدس، أي نحو ربع الشعب الفلسطيني، فهل هي انتخابات هذه التي تجري لربع شعب أو لنصف شعب؟.. كما أن هذه الانتخابات تجري مسقطة حتى حق النازحين، الذين لم تتفق سلطة عرفات والصهاينة وأطراف عربية أخرى على تحديد من هم حتى الآن. ويحرم من الانتخابات أيضاً المعتقلون وهم بالآلاف، ومن حكم عليهم من قبل الصهاينة لأنهم ناضلوا ضد الاحتلال، وهؤلاء بعشرات الآلاف أيضاً، مع ما يمثله من خطورة شديدة وتفريط، حرمان فلسطيني حقه الانتخابي بناء على حكم صادر عن المحتلين الصهاينة.

**ثانياً:** وإمعاناً في عملية التفتيت أيضاً فإن هذه الانتخابات تجري في ظل إخراج الخليل من مدن الضفة ووضعها في وضع مشابه لوضع القدس إلى حد كبير.

**ثالثاً:** ترمي هذه الانتخابات إلى الخروج بمجلس مفصل على مقياس اتفاق أوسلو يتولى إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني [...].

إن إلغاء الميثاق، هو إلغاء لناظم يجمع الشعب الفلسطيني ويمثل وحدة أهدافه وتطلعاته وأمانيه الوطنية والقومية، ولن يتوقف مجلس عرفات المنتخب عند هذا الحد، فبالأساس على "إلغاء الميثاق" و"الشرعية المزعومة" للمجلس المنتخب سوف تعمل السلطة العرفاتية على تصفية كل مظاهر النضال الوطني التي كانت مترتبة على وجود الناظم الجامع لأهداف الشعب، والموجه لنضاله بما في ذلك إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. كما ستعمل على تكريس الواقع الاحتلالي الذي أنتج هذا المجلس بالذات.

**رابعاً:** إن مجلس عرفات المنتخب، سيتولى مفاوضات ما يسمى الحل النهائي، وهي مفاوضات ترمي إلى إصدار نسخة نهائية من تطبيقات أوسلو . القاهرة . طابا تعتمد تفتيت وحدة الشعب، وتفتيت الوحدة الجغرافية (حتى الأراضي المحتلة عام 1967) وتكريس بقاء المستوطنات، والتخلي عن القدس وعن أجزاء من الخليل، وعن مناطق الكتل الاستيطانية (غوش عتسيون . معاليه أدوميم) والمستوطنات القريبة من الأراضي المحتلة عام 1948، وغور الأردن، بكلمات أخرى تكريس واقع الكانتونات المجزأة والتخلي عن المياه وتقويض كل مظهر محتمل لسيادة مزعومة. وتالياً لذلك فتح الباب أمام مشاريع التوطين، وإلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية، وستجري كل هذه الخطوات على أرضية أن المجلس العرفاتي يحوز على "الشرعية الشعبية" الناجمة عن الانتخابات المزعومة.

[.....]

\* "إلى الأمام" (دمشق)، العدد 2292، 1995/12/31.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)